

## دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة الكورونا

**The role of financial technology in promoting financial inclusion in light of the Corona pandemic**حاجي إسحاق زكريا<sup>1</sup> ، مخلوفي مريم<sup>2</sup><sup>1</sup> المعهد الوطني للبحث في التربية (الجزائر)، hadji.ishak.zak@gmail.com<sup>2</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، doc.makhloufi.meriem@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/19

**ملخص:**

يعتبر الشمول المالي موضوعًا مهمًا حيث لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورًا متزايدًا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجيته. من خلال هذه الورقة البحثية نهدف إلى تقديم نظرة حول الشمول المالي، ومن ناحية أخرى بيان أهمية ودور التكنولوجيا المالية في تطوير الشمول المالي خاصة في ظل جائحة الكورونا، كنتيجة يمكن القول ان التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفينتك هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات ، ففي ظل ظهور جائحة كورونا كان لا بد من مساندة الوفاء من خلال التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكلية جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقه ، حيث تتطلب بيئة مخصصة ونوعية من التطور في الجانب التكنولوجي من جهة ومن جانب القوانين التي تنظم العمل بمختلف قطاعاتها وتوفير طابع الأمان من جهة أخرى. ان هذا الامر ساهم بشكل كبير في إيصال الخدمات المصرفية الالكترونية وبجودة عالية الى فئات اجتماعية مختلفة.

**كلمات مفتاحية:** الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، جائحة كورونا.

**تصنيفات JEL :** O32 ، O3 ، G23

**Abstract :**

Financial inclusion is an important issue, as the spread of digital technology solutions has played an increasing role in accelerating financial inclusion and achieving its strategy. Through this research paper, we aim to provide a view on financial inclusion, and on the other hand, to demonstrate the importance and role of financial technology in developing financial inclusion, especially in light of the Corona pandemic, As a result, it can be said that financial technology, or what is known as fintech, is a financial revolution that swept the economic arena, which was necessary to facilitate transactions to reach the largest segment of bank dealers due to several considerations. In light of the emergence of the Corona pandemic, it was necessary to keep pace with the epidemic through financial technology, which added structure. A new form of financial financing through startups that are active in its context, as it requires a dedicated environment and a quality of development in the technological

المؤلف المرسل: مريم مخلوفي، الإيميل: doc.makhloufi.meriem@gmail.com

aspect on the one hand, and in terms of laws that regulate work in its various sectors and provide a sense of security on the other hand. This matter contributed greatly to the delivery of electronic banking services And with high quality to different social groups.

**Keywords:** Financial inclusion, financial technology, the Corona pandemic.

**JEL Classification Cods :** G23, O3, O32

## المقدمة:

هناك إجماع متزايد بين الباحثين و الممارسين وصانعي السياسات على المستوى العالمي حول أهمية الشمول المالي، حيث يمثل الوصول الموسع والاستخدام المكثف والكافي للخدمات المالية الرسمية لجميع الفئات السكانية . لقد أصبح في البلدان النامية، في السنوات الأخيرة، من أولويات السلطات العامة. حيث يشهد تكاثر المبادرات الهادفة إلى تحسين الوصول واستخدام السكان للخدمات المالية المناسبة من خلال تعزيز استراتيجيات الشمول المالي، وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة.

لقد أثرت أزمة جائحة كورونا في جميع مجالات الحياة. فبعد تأثر العديد من الأنظمة الصحية في العالم، اعتبر الجانب الاقتصادي الأكثر تضررا بسبب إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي، وضعفت معه قطاعات التعليم والصحة من جهة، و الأنشطة التي يغيب عنها التمويل من جهة أخرى. لذلك اختارت معظم دول العالم التعايش مع الفيروس، فكان تعزيز دور الرقمنة و تعميمها إحدى أهم السبل المنتهجة من طرف الحكومات والشركات، و ذلك بإعادة النظر في الأنماط العادية للعمل و التوجه نحو العمل عن بعد والتوظيف عن بعد و الطب عن بعد و التعليم عن بعد و الدفع الإلكتروني والإدارة الرقمية.... إلخ.

وعليه ومما سبق ذكره يتضح لنا بأن التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفينتك هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات، ففي ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي كان البد من مسايرة هذا الزخم الحديث من خلال التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكله جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقه، حيث تتطلب بيئة مخصصة ونوعية من التطور في الجانب التكنولوجي من جهة ومن جانب القوانين التي تنظم العمل بمختلف قطاعاتها وتوفير طابع الأمان من جهة أخرى.

## -اشكالية الدراسة:

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة الكورونا؟

### -فرضية البحث:

لتفادي انتشار جائحة الكورونا قامت معظم الدول في العالم بإجراءات احترازية ومن بينها خفض تنقلات الافراد، وهذا ما أدى الى استعمال التكنولوجيا المالية من اجل الحصول على الخدمات.

### -أهمية واهداف الدراسة :

تستمد أهمية التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي من فكرة انه لايمكن لأي بلد ان يحقق عمليات تنمية دون تقديم الخدمات المصرفية لجميع الفئات الاجتماعية، من ناحية أخرى فقد مكنت التكنولوجيا المالية من تقديم أحسن الخدمات في ظل جائحة الكورونا.

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، اهميته اهدافه وأهميته في التنمية، كما يتم التعرف على سياساته والمجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال، والتعرض لتجربة عربية في هذا المجال، في ظل جائحة الكورونا.

### -منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لوصف ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث

### -محاور الدراسة:

حيث تم استخدام هيكل الدراسة :

1- مفاهيم عامة حول الشمول المالي

2- نظرة هامة حول التكنولوجيا المالية

3- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا

### -الدراسات السابقة:

1- دراسة (حمدي، 2019):

شهدت الساحة الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص العديد من التطورات والتي جاءت كضرورة حتمية أملتها التطورات التي تشهدها فضاءات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من هنا دعت الحاجة إلى إجبارية ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين داخل هذه الساحة، من بين هذه الابتكارات ما عرف بالتكنولوجيا المالية والتي تعتبر بمثابة ثورة اقتصادية جديدة وعليه نطرح الإشكال التالي : ما هي التكنولوجيا المالية وكيف تتم آلية عملها من خلال مختلف قطاعاتها؟

تضح لنا بأن التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفينتك هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات ، ففي ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي كان البد من مسايرة هذا الزخم الحديث من خلال التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكله جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقه ، حيث تتطلب بيئة مخصصة و نوعية من التطور في الجانب التكنولوجي من جهة ومن جانب القوانين التي تنظم العمل بمختلف قطاعاتها وتوفير طابع الأمان من جهة أخرى .

2-دراسة (عبدالرحيم، 2019):

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل التي ساعدت في استيعاب الدول الخليجية لقطاع التكنولوجيا المالية كونه قطاع حديث يمس بشكل مباشر قطاع الخدمات المالية، والمشاريع المتعددة التي تبنتها في إطار ذلك على غرار باقي الدول العربية التي منها لم ينتشر فيها بعد مصطلح التكنولوجيا المالية وغير مفهوم المعالم، في حين لا يزال الجدل مستمرا حول التكنولوجيا المالية كقطاع دخیل غير مقننة ومنافستها للمؤسسات المالية التقليدية وأهم المخاطر التي يحملها، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول الخليجية في مجال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والاستراتيجيات المستقبلية التي وضعتها هذه الدول للتنويع الاقتصادي بعد الازمة النفطية الأخيرة، ما جعلها تشجع على قيام التكنولوجيا المالية في اقتصاداتها، كذلك طريقة الاستيعاب هذه جاءت مصاحبة لبيئة تنظيمية مقننة بموافقة حكومية وهي الطريقة الصحيحة التي تستبعد مخاطر التكنولوجيا المالية.

### 3- دراسة (صورية صدقاوي، 2021):

تهدف الدراسة إلى تحديد اثر جائحة فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التكنولوجيا المالية قد لعبت دورا حاسما في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعم الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي وما بعده، كما أصبح الأمن السيبراني تحديا مقلقا في مجال التكنولوجيا المالية.

### 4-دراسة (الخضر، 2019):

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وتسهيل وادارة عمليات القطاعات المالية، والوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجيته والتي عملت دولا عديدة على تطبيقها ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال وقطعت اشواط معتبرة جمهورية مصر العربية، التي عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة.

### 5- دراسة (سمية حراق، 2020):

يهدف البحث الى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نموا سريعا في السنوات الأخيرة متماشيا مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والاقتصادي الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لاسيما بالنسبة للم ص و م. وخلصت الدراسة إلى انه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في اغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي للم ص و م. ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملاءمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات.

6-دراسة (بريش، 2021):

يهدف هذا البحث إلى دراسة الشمول المالي في أندونيسيا والجهود المبذولة لتعزيزه في ظل التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مفهومي الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، إمكانية توسيع الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية، تقييم واقعه في أندونيسيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الشمول المالي في ظل العصر الراهن يتطلب بشكل أساسي منتجات مالية ومصرفية رقمية وقد حققت سياسات الشمول المالي المركزة في أندونيسيا بعض النجاح في تشجيع فتح الحسابات المصرفية.

1- مفاهيم عامة حول الشمول المالي:

1-1- تعريف الشمول المالي Financial Inclusion:

ظهر مصطلح الشمول لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية حول الخدمات المالية بجنوب شرق بريطانيا تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. (كريم، 2020، صفحة 145) بدأ الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000 حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية وفي فترة الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 ازداد اهتمام الدول في تحقيق الشمول المالي من خلال تحفيز المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى مختلف الخدمات المالية المقدمة وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات. (محمدالكريم، 2020، صفحة 154) يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السمات التالية:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل. (Chaibou، 2019، صفحة 85)
- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل .
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة. (العربية، 2015، صفحة 31)

2-2- أهمية واهداف الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الاشرافية، وفي مقدمتها المصارف المركزية. فقد ثبت ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لاتزال هناك نسبة كبيرة من السكان او المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. كذلك، فإن

الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

كما يؤثر الشمول المالي من ناحية أخرى، على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، الى جانب التركيز على الوصول الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها. يضاف الى ما تقدم، الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا انشاء فرص عمل جديدة، الامر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. (الإقليمي، 2017، صفحة 6)

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(البنك الدولي) أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي المتمثلة في:

- تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

- تحسين معدلات الأداء المصرفي) السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية راس المال (من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية وتقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية.

- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. (شحاتة، 2019، صفحة 22)

نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية .

- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعرف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقه وواجباته.

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. (عمر، 2019، صفحة 04)

### 1-3- أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي:

- سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات،

-استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي،

-الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات

- المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء.

تم قياس الشمول المالي قديماً بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي :

#### أ- للوصول للخدمات المالية :

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. تكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛

- حسابات النفوذ الالكترونية؛

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

#### ب- استخدام الخدمات المالية :

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. تكمن مؤشرات هذا البعد في:

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

-عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

-نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات وودائع؛

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة .

### ج- جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. (الخضر، 2019، الصفحات 110-112)

قد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض .
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.
- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- التثقيف المالي: وقياس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء، القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات. (Deena M. Burjorjee, 2015, p. 3)

### 1-4- التحديات التي تواجه الشمول المالي :

- يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولي، لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يلي:
- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية.

- ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى عزوف البعض عن الاقتراض.
- ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي. ATM
- تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي في جميع أنحاء الجمهورية.
- ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبء على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب.
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.

- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها. (نورالدين، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، 2019، صفحة 434)

## 2- نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية:

### 2-1- تعريف وتطور التكنولوجيا المالية **fintech**:

بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وطورت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة.

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فان التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات من الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسبة الفائدة والارباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية. (حمدي، 2019، الصفحات 401-402)

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية والمؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل، كما يلي:

أ- المرحلة الأولى (1866-1967): في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعملة المالية؛

ب- المرحلة الثانية (1967-2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت؛

ج- المرحلة الثالثة (2008- إلى يومنا هذا) منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

بالنسبة للأسباب التي جعلت هذا الانتشار السريع عبر كافة الدول التي تستثمر فيها رؤوس أموال كبيرة، في مجال التكنولوجيا المالية، وتطور معدلات الاستثمار فيها بوتيرة سريعة جدا، تتمثل فيما يلي:

أ- حدوث تطور هائل في الأدوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيات المصرفية، بالإضافة إلى التطور الهائل في تقنيات الدفع الإلكتروني؛

ب- سهولة الوصول إلى شرائح سكانية أوسع، من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي؛

ج- سهولة التعامل في عالم التكنولوجيا المالية "الفينتك"، مقارنة بالعالم التقليدي الذي يستوجب التعامل فيه على الأقل فتح حسابات بنكية في الداخل والخارج؛ (سعيدة، 2019، الصفحات 728-729)

## 2-2- عوامل التطور السريع للتكنولوجيا المالية:

ترجع أبرز العوامل التي ساهمت في احتضان التكنولوجيا المالية بالعالم واتساع استيعاب مستجديتها للعوامل التالية:

- التطور التكنولوجي: أبرز ما ميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية يمكن أن تعرقل تقدمها وفي ظل التطور التكنولوجي ساهم ذلك في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل، فأبرزت إمكانات جديدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، حيث انخفضت بمقدار 31% على مدار 10 سنوات الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل أنظمة مؤسسات كالبنوك مثلا.

- توافر التمويل: أصبحت هنالك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر ما قيمته 13.6 مليار دولار على المستوى العالمي عام 2016.

- تغيير توقعات العملاء: وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لإيجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين مثل شركات التكنولوجيا المالية، حوالي 63% من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.

- الدعم التنظيمي: فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها فبعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي 2016 الحكومات من خلال خمس دول أعلنت عن تطوير برامج Sanbox مختبرات تنظيمية على مستواها. (عبدالرحيم، 2019، الصفحات 355-356)

## 2-3- قطاعات التكنولوجيا المالية:

يمكن إبراز أهم قطاعات التكنولوجيا المالية فيما يلي:

### أ- قطاعات الموجة الأولى:

المقصود بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير علمية القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء المعاملات المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى التنظيمات القانونية والتشريعية التي تهيئ لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل آمنة ومستقرة لحد بعيد.

## ب-قطاعات الموجة الثانية:

على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تتركز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفر بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخما رقميا وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبداية.

-التحويل الدولي الاموال

-إدارة الثروات

-التأمين

- سلسلة البلوكات: البلوكشين، وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة من السجلات المسماة بالكتل، تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني و رابط على الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحول دون تعديلها، أي انه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة ال يمكن الحقا القيام بتعديلها. (بريش، 2021، الصفحات 6-7)

## ج-قطاعات التكنولوجيا المالية :

تشمل التكنولوجيا المالية عدة قطاعات فرعية تتمثل مهامها في:

-عمليات الدفع والتحويلات: أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال؛

-الإقراض : ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل (منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي)؛

-التمويل الشخصي/المؤسسي: يجمع بين الخدمتين السابقتين من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية؛

-الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس امال: خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية؛

-تكنولوجيا التأمين: تقدم منتجات التأمين للعملاء أو حلولاً أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين؛

-إدارة الثروات: تقدم حلولاً لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي؛

-تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية: تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة؛

-سلسلة الكتل Chain block : وهي بمثابة دفتر رقمي لامركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية

المشفرة، وتعد تقنية تخزين لامركزية جديدة لتشفير أنظمة المعاملات الرقمية ، حيث تشمل هذه القائمة على جميع المعاملات التي

تضاف إليها بشكل مستمر عناصر جديدة، ويتوقع ان تصل قيمة المعاملات في اطارها الى 9 تريليون دولار في سنة 2028.

(سمية حراق، 2020، صفحة 95)

## 2-4- النظام البيئي للتكنولوجيا المالية:

أ-الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: بما في ذلك الشركات الناشئة التي تقدم خدمات نظام الدفع، وإدارة الأصول،

والتحويل، والتمويل المشترك، وأسواق رأس المال والتأمين. (بريش، 2021، صفحة 9)

عبر ترابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الخدمات المالية، نشأت شركات التكنولوجيا المالية جنباً إلى جنب وفي إطار من

المنافسة مع المصارف، التي تستعين كذلك بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج أعمال أكثر تركيزاً على العملاء.

نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في توفير الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لتلك الشركات الناشئة وكذلك سرعة الابتكارات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية. تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار Empowering the Unbanked أو تمكين المستبعدين مالياً. وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. (السن، بدون سنة، صفحة 90)

**ب-مطورو التكنولوجيا:** الذين يتمثل دورهم في تطوير الأنظمة التي هي أساس التكنولوجيا المالية، مثل البيانات الضخمة، وخدمات الحوسبة السحابية، وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي.

**ج-الحكومات:** بما في ذلك السلطات المالية والهيئات التشريعية التي تصدر قوانين النظام المالي.

**د-مستهلكو الخدمات المالية:** من الأفراد والشركات على حد سواء.

**هـ-المؤسسات المالية التقليدية:** مثل الخدمات المصرفية التقليدية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية. (بريش، 2021، صفحة 9)

**3- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا:**

### 3-1- مجالات التكنولوجيا المالية:

قاعدة عملاء صناعة التكنولوجيا المالية أضحت واسعة وعميقة الجذور، ذلك نظراً للمنتجات التي تقدمها حيث تتسم في مجملها بالتنافسية العالية، فهي سهلة الاستخدام وشفافة وفعالة وآلية بنفس الوقت، تغطي هاته التكنولوجيا المالية على نطاق واسع المجالات التالية:

#### أ- الخدمات المصرفية: Banking

حتى وقت قريب كانت الشركات الناشئة في إطار التكنولوجيا المالية ينظر إليها على أنها تهديد للبنوك، فلها القدرة على إضعاف ولاء عملائها من خلال توفير مزيد من الخصوصية لهم والشفافية والتجارب الجذابة، لكن الصناعة المصرفية استجابت لهاته التغيرات بإيجاد حلول خاصة بهم وحماية موقفها بالسوق. مع ذلك فدخل لاعبين كثر ألزمها على احتضان هذه التكنولوجيات محاولة منها تحديث منظومتها والبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بنشاطاتها.

تتجلى التكنولوجيا المالية من خلال المجال المصرفي في الآتي:

-التمويل الشخصي: حيث يتم رصد الإنفاق، والادخار، والائتمان، وكذا الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية وتوفير قاعدة بيانات للعميل.

-المدفوعات/ المعاملات: حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات تحويل مختلف القيم بأي وقت وأي حجم عبر العالم من خلال شركات عملها الأساسي، فهي بذلك تقنيات توزيعية آمنة ودقيقة بناء على العملات المشفرة وسلاسل الكتل.

-الإقراض: تستخدم التكنولوجيا في النظام الأساسي لشرائح العملاء الجدد والحاليين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام تحليل البيانات الكبرى.

### ب-التأمين INSURTECH :

تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور صناعة التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال:  
-منتجات ذات حلول إبتكارية: باستخدام تحليل البيانات وانتزعت الأشياء والذكاء الاصطناعي حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات للتأمين .  
-منصات للتوزيع الرقمي .

### ج-إدارة الأصول والثروات:

-التوزيع: بتقديم خدمات الثروات وإدارة الاستثمارات للأفراد عبر منصات تشتمل على واجهات بسيطة .  
-الإستشارة والنصح: بتقديم عروض تستخدم اللوغاريتم لعرض نصائح عملية .  
-المستشار الآلي: يقدم الاستشارات مكان المستشارين التقليديين ذوي التكلفة العالية .  
-إدارة المحافظ: باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تقوم بإدارة محافظ العملاء.

### د- مجالات أخرى:

-أسواق رأس المال: بتوفير أشكال أخرى من الوساطة المالية المخنكرة من قبل البنوك وشركات الوساطة.  
تعمل التكنولوجيا المالية على إيجاد حلول خدماتية تكنولوجية موجهة بشكل خاص للشركات والمؤسسات المالية مثل: البرامج المستعملة في العمليات المالية والتي تدعم الأمن المالي للعملاء مثل سلسلة الكتل.  
-التكنولوجيا التنظيمية: تسهل وتحسن التوافق التنظيمي باستغلال التكنولوجيات الجديدة كتحليل البيانات الضخمة و (Machine learning (ML). (عبدالرحيم، 2019، صفحة 355)

### 3-2- مجالات التكنولوجيا المالية:

فيروس كورونا هي جائحة عالمية، سببها فيروس كورونا 2 المرتبطة بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف 2). ظهر فيروس كورونا المستجد (COVID-19) لأول مرة في 31 ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية. استمر الفيروس في الانتشار في كل بلدان العالم تقريبًا. أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 جانفي 2020 ان تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية الى جائحة يوم 11 مارس 2020 بالتزامن مع إبلاغ إيطاليا وإيران وكوريا الجنوبية واليابان عن ارتفاع عدد الإصابات، ليتجاوز عدد الإصابات الإجمالي خارج الصين نظيره داخل الصين بسرعة (wikipedia, 2022)

بذلت اقتصادات العالم جهودا مهمة لمعالجة الازمة الصحية لفيروس كورونا في وقت مبكر. في أعقاب تفشي الجائحة أعلنت معظم الدول حالة الطوارئ الوطنية وأغلقت حدودها أمام الاجانب وفرضت تدابير احتواء صارمة، بما في ذلك العزل الذاتي الازمائي وتقييد حركة المواطنين وحظر التجول. والجدير بالذكر أن العديد من الدول لم تنتظر حتى يتم تأكيد الحالات لبدء فرض القيود على الحركة وإجراءات التباعد الاجتماعي. المملكة العربية السعودية على سبيل المثال علقت الحج إلى مكة المكرمة والمدنية المنورة

ومنعت الوصول إلى المواقع الدينية في المدينتين في وقت مبكر بدءا من فبراير، في تونس تم تركيب كاميرات حرارية لفحص الحمى في المطارات والمعابر الحدودية مع البلدان المجاورة في وقت مبكر بدءا من 20 جانفي (بينما ظهرت الحالات المؤكدة الأولى في مارس). (OECD, 2020, p. 5)

### 3-3- تأثير جائحة فيروس كورونا على أسواق التكنولوجيا المالية:

لقد أدت الزيادة السريعة لحالات الإصابة بفيروس كورونا مع التدابير واسعة النطاق لإبطاء وتيرة تفشي الفيروس إلى تباطؤ حاد للنشاط الاقتصادي في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وقد تطلبت الاستجابة لهذا التحدي المرونة والابتكار من قبل شركات القطاع الخاص ومسؤولي القطاع العام في جميع أنحاء العالم. وكان هذا واضحا بشكل خاص في القطاع المالي، حيث توسعت الخدمات المالية الرقمية digital financial services " والتكنولوجيا المالية (fintech) لتسهيل المعاملات المستمرة على نطاق واسع.

في كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول إلى الحلول الرقمية، بما في ذلك "التنازل مؤقتا عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحويلات الرقمية والسماح بالمعرفة الإلكترونية للعميل بدلا من التحقق من الهوية الشخصية، وهذا ما مكن الحكومات من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي بسرعة من خلال الاستفادة من القنوات الرقمية لتقديم مدفوعات الإغاثة المتعلقة ب Covid-19 بسرعة وكفاءة لكل من الأفراد والشركات. كما مكنت المستهلكين من إدارة حياتهم المالية بشكل افتراضي من خلال الاستعانة بمنتجات وخدمات الادخار والإقراض والاستثمار الرقمي ، وهذا ما ساعد على إبطاء انتشار Covid-19 بعد أن جعلت التعاملات غير التلامسية وغير النقدية شائعة.

في هذا السياق، أكدت دراسة استقصائية أجريت على أكثر من 2000 بالغ في المملكة المتحدة هذه النقطة، حيث وجدت أن 66% من المستجوبين قد استخدموا التكنولوجيا المالية بانتظام بين مارس وجويلية 2020 ، وهذه زيادة بأكثر من 50% مقارنة بأرقام الاستخدام لعام 2019.

أظهر إحصاء البنك الدولي لاستجابات السياسات للوباء أن 58 حكومة على الأقل في البلدان النامية ، استخدمت المدفوعات الرقمية للتخفيف من COVID-19 36. دولة على الأقل قامت بالدفع إلى حسابات كاملة الوظائف يمكن استخدامها للحفاظ أو المعاملات بالإضافة إلى سحب النقود ببساطة. إحدى هذه الميزات المتقدمة هي حاسمة للشمول المالي. استخدمت حكومات أخرى حسابات ذات وظائف محدودة ، أو توزيع الأموال ببساطة.

في نفس الإطار، تشير دراسة مسحية قام بها فريق البحث المشترك بين البنك الدولي ومركزي كامبريدج للتمويل البديل (CCAF) في كلية التجارة بجامعة كامبريدج، والتي شملت 118 بنكا مركزيا وسلطة تنظيمية مالية أخرى من 114 دولة حول العالم، للزيادة الكبيرة في استخدام وعرض العديد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية منذ تفشي الوباء، وخلصت الدراسة لكون 60% من المشاركين أبلغوا عن زيادة في قطاع المدفوعات والتحويلات الرقمية في ضوء Covid-19 ، والبنوك الرقمية بنسبة 22%، والمدخرات أو الودائع الرقمية بنسبة 19%

على العموم، من المنطقي أن تلعب التكنولوجيا دوراً أكبر عندما ينفصل العالم المادي عنا، وأن تؤدي جائحة فيروس كورونا إلى تسريع ما يسمى "ثورة التكنولوجيا المالية" بشكل كبير، وفي كثير من الحالات، فإن ما شهدناه في عام 2020 سيحدث شركات الخدمات المالية على تنفيذ تقنيات أكثر تطوراً، والأهم من ذلك الانتقال من أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة إلى الأنظمة الأساسية القائمة على السحابة. (صورية صدقاوي، 2021، الصفحات 170-171)

### 3-4- العراقيل التي تقف أمام نمو التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا:

هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه نمو التكنولوجيا المالية: -ضعف بيئة الأعمال بوجه عام 1924 حيث لا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق.

-ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة على سبيل المثال قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة من الركود عند حوالي مليار دولار. كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لا تزال مركزة في الإمارات وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط العربية المتحدة بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو، بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود.

-عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان الآن فإن التقدم كان محدوداً في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية. فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان (مصر والمغرب وتونس)، ولا توجد في كثير من البلدان أيضاً أطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل أراس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.

-ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضاً في عدة بلدان، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة. والبلدان التي حققت أعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان حيث ارتفعت فيها معدلات تغلغل خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة على حد سواء، وفي بعض البلدان الأخرى (السودان واليمن) تنخفض معدلات تغلغل كل من خدمة الإنترنت

والهواتف المحمولة ما من شأنه عدم إمكانية التواصل فيما بين نظم الدفع الإلكتروني بالأجهزة المحمولة ما يتسبب في تجزئة الأسواق كما أن تكاليف استخدام الأجهزة المحمولة باهظة الثمن في بعض البلدان.

-الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدوداً حيث قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة أو إنشاء مختبرات تنظيمية) أبو ظبي والبحرين والمملكة العربية السعودية) تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية. (حمدي، 2019، الصفحات 412-413)

كنتيجة يمكن القول ان التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفينتك هي ثورة مالية إجتاححت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات ، ففي ظل ظهور جائحة كورونا كان لابد من مساندة الوباء من خلال التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكله جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقها ، حيث تتطلب بيئة مخصصة ونوعية من التطور في الجانب التكنولوجي من جهة ومن جانب القوانين التي تنظم العمل بمختلف قطاعاتها وتوفير طابع الأمان من جهة أخرى .ان هذا الامر ساهم بشكل كبير في إيصال الخدمات المصرفية الالكترونية وبجودة عالية الى فئات اجتماعية مختلفة، بالتالي فان هذا الامر يعتبر حافز في تقديم الخدمات.

#### الخلاصة:

يتسارع التحول نحو رقمنة الخدمات المالية بوتيرة غر مسبوقة. ويشمل ذلك خدمات المدفوعات، والخدمات المصرفية والاستشارات المالية، وأسواق رأس المال والتأمين. كما تتسارع الخطوات نحو تنفيذ وتبني تطبيقات التكنولوجيا المالية عبر توظيف الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والخدمات السحابية والبلوكتشين ليعاد بذلك تشكيل مشهد الخدمات المالية فاسحا المجال أمام تعزيز مستوى الابتكار وكفاءة الخدمات وزيادة معدلات الشمول المالي. لقد غيرت التكنولوجيا المالية العديد من جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك في الشركات. بدأ تطوير التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية بظهور النظام المصرفي الأساسي. تستمر في التطور إلى جانب عملائها ، مثل تطوير شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة الكبيرة التي تخترع الكثير من الابتكارات في التكنولوجيا المالية ( Fintech ).

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب المالي للاقتصاد العالمي ، أفترزت وجه تمويلي جديد و ناشئ مجسد في الشركات الناشئة ، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية من جانب، ومن جانب آخر منافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية إذا لم تتدارك وتيرة العالم من تقدم رقمي بما يخدم زبائنها، حيث تسهم هاته التكنولوجيا في عدة ميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى ما يسهم في دفع وتيرة تقدم الدول وقد يؤدي بها لعدة مخاطر نظير هذا التطور، حيث يتطلب نماء هذا النوع من التكنولوجيات بيئة حاضنة خاصة وتنظيمات تشريعية تكفل لها السير الحسن وتضمن أمان مستخدميها بنفس الوقت.

في الاخير يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحسين بيئة الأعمال حيث لا تزال القيود تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية إلى الأسواق.
- ضرورة تسريع وتيرة التطور التكنولوجي ومواكبة متطلبات العصر من طرف البنوك التقليدية
- زيادة الوعي القانوني بسبب الفجوات التنظيمية التي تعيق نمو هذا القطاع رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية.
- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية الواجب دراستها.
- التشجيع على زيادة لشركات التكنولوجيا المالية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الناشئة.

## المصادر والمراجع:

- 1- احمد محمود مُجَّد النقيرة، احمد مُجَّد عبد الحي نور الدين، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، مصر.
- 2- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي ، 2015.
- 3- بن موسى مُجَّد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03 ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019 .
- 4- بوقرة كريمة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجاً-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 ، العدد 02 ، جامعة ميله، الجزائر، 2020 .
- 5- ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد: 02، العدد: 2020.
- 6- زينب حمدي، الزهراء اوقاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد 01، 2019.
- 7- سعيده حروفش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة افاق علمية، الجزائر، المجلد: 11، العدد: 03، 2019.
- 8- صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد: 04، العدد: 01، 2019.
- 9- فاطمة ازناق، رابع بربيش، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة اندونيسيا-، الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، ادرار ، يومي 23-24 جوان 2021.
- 10- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة، رقم 77، 2017.
- 11- مصطفى سلام عبد الرضا، مُجَّد مجيد جواد، حيدر مُجَّد الكريم، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي- بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري-، مجلة وارث للبحث العلمي، العراق، العدد 2، جوان 2020.
- 12- مُجَّد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 02 ، العدد 01 ، جامعة طنطا، مصر، 2019.
- 13- وهيبه عبد الرحيم، الزهراء اوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، اوت 2019.

14- بن عيشوية رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية المجد، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد: 04، العدد: 01، افريل 2021.

15- OECD، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2020.  
16- Deena M. Burjorjee et Barbara Scola, une approche systémique de l'inclusion financière- Guide à destination des bailleurs de fonds, QCGAP, Washington, Etats-Unis, septembre 2015.

17- Oumarou Ibrahim Chaibou, role de la microfinance dans l'inclusion financière des pays de l'UEMOA : application au cas du Niger, thèse de doctorat en sciences économiques ,université de Rouen, Normandie, France, 2019.

-18

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9\\_%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3\\_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7)  
يوم 2022/03/29.